



الجمهورية العربية السورية
الوفد الدائم - لاهاي

بيان وفد الجمهورية العربية السورية أمام الدورة 98 للمجلس التنفيذي
لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس بعثة الجمهورية العربية السورية
الوزير المفوض رانية الرفاعي

**Statement of the Syrian Arab Republic to the 98th
Session of the OPCW Executive Council**

**Charge D'Affaires of the Permanent Mission of the Syrian
Arab Republic to the OPCW**

Minister Plenipotentiary Rania Al Rifaiy

5-8 October 2021

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

شكراً السيد الرئيس،

بداية ينضم وفد بلادي إلى بيان دول حركة عدم الانحياز والصين، الأطراف في الاتفاقية، الذي قدمه نيابة عنها سعادة السفير فِكْرَتْ أْخْنَدُوف، المندوب الدائم لجمهورية أذربيجان لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس،

لابد من إعادة التأكيد الدائم على رفض وإدانة الجمهورية العربية السورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن قبل أي كان، وتحت أي ظرف كان، وتؤكد مجدداً وبشكل قاطع عدم استخدامها لتلك الأسلحة في أي بقعة من أراضي الجمهورية العربية السورية، وتؤكد مجدداً وأنها لا تمتلك أي أسلحة كيميائية. فقد انضمت سورية إلى منظمة حظرالأسلحة الكيميائية عام 2013 بشكل طوعي وتم تدمير كل ما لديها باعتراف تقارير الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتم ذلك في وقت قياسي وفي ظروف أمنية صعبة للغاية. ورغم ذلك ما يزال الملف السوري مفتوحاً لدى المنظمة ويتم استغلاله ضد سورية خدمة لأغراض سياسية.

السيد الرئيس،

نرى أنه من الضروري التتويه إلى أن فريق تقييم الإعلان ليس هيئة تحقيق، بل هو فريق مهمته التحقق من دقة واكتمال الإعلان الأولي السوري من خلال التعاون الوثيق مع السلطات السورية. ونذكر هنا أيضاً أن سورية هي من طلبت بعد انضمامها إلى الاتفاقية مباشرة مساعدة الأمانة الفنية في كيفية إعداد الإعلان الأولي لافتنادها الخبرة المطلوبة في هذا المجال آنذاك. تعاونت السلطات السورية مع الفريق تعاوناً كاملاً ومخلصاً وبحسن نية لجعل إعلانها دقيقاً وكاملاً. كما أبدت قدراً كبيراً من الانفتاح والتعاون لإجراء 24 جولة مشاورات مع الأمانة الفنية، ومنحت ما يزيد على 500 تأشيرة دخول إلى سورية لموظفي المنظمة، سمحت بعشرات الزيارات للمواقع التي طلبها فريق تقييم الإعلان، وسمحت بأخذ العينات، وقامت بتسليم المنظمة آلاف الصفحات من الوثائق والحواشيب والمواد المختلفة، نتيجة للتعاون المثمر مع الفريق تم تعديل الإعلان السوري وفقاً لتطور المشاورات مع المنظمة.

السيد الرئيس

لقد واجه عدد من الدول التي انضمت إلى الاتفاقية مشاكل مماثلة لتلك التي واجهتها سورية في إعلانها الأولي، لكنها بالطبع لم تواجه ذات التوظيف السياسي الذي واجهته سورية، فمن المعروف أن العديد من الدول تقوم بإدخال تعديلات على إعلاناتها الأولية باستمرار. وعندما تقوم إحدى الدول بتقديم تعديل على إعلانها، تمر المعلومة بشكل موجز في أحد التقارير الروتينية بعيداً عن المناقشات داخل قاعات المجلس. أما عندما يكون الأمر متعلقاً بسورية، فيتم تسليط الضوء على المسألة وتقديمها بشكل

محرف من أجل توظيفها لمزيد من شيطنة سورية وتكريس الرواية التي تعمل عدد من الدول داخل المجلس على فرضها على باقي الدول الأطراف.

السيد الرئيس

يسعى المدير العام والأمانة الفنية في تقاريرهما وإحاطتهما لعرض تطورات الملف السوري بطريقة غير آمنة وفيها الكثير من المغالطات واللعب بطريقة الصياغة، نذكر منها السعي لتحميل سورية مسؤولية رفض الأمانة الفنية إرسال فريق تقييم الإعلان إلى سورية لإجراء جولة المشاورات رقم /25/. لقد تم الادعاء بأن سورية لم توافق على إصدار تأشيريات دخول لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلان. إن ذلك أمر عارٍ من الصحة. وفي الحقيقة فإن الجمهورية العربية السورية، وأقتبس "رحبت بعقد الجولة 25 من المشاورات بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان خلال التواريخ التي اقترحتها المنظمة في الفترة ما بين 12 و 27 تشرين الأول 2021"، ومنحت جميع أعضاء الفريق السمات المطلوبة، عدا أحد أعضاء الفريق، وطلبت سورية استبدال هذا الشخص بمفتش آخر، وهو امر لا يستدعي امتناع الأمانة الفنية عن عقد المشاورات برمتها، ولا إطلاق الاتهامات بحق سورية استناداً إلى قضايا شكلية وإجرائية، مع الإشارة إلى أنه لم يسبق أن أثير هذا الموضوع طيلة السنوات الثمانية الماضية من قبل المنظمة إطلاقاً .

وقد طالبت اللجنة الوطنية السورية الأمانة الفنية يوم 2021/10/1 بأن تراجع موقفها إذ أن رفض إرسال الفريق برمته إلى سورية في حال عدم مشاركة أحد الأشخاص، يشير إلى عدم رغبة الأمانة باستمرار الحوار والنقاش مع اللجنة الوطنية السورية، وأنها تفرض شروطها على سورية. ورغم ذلك فقد وافقت سورية على مقترح الأمانة الفنية دعوة وفد اللجنة الوطنية لإجراء المشاورات في لاهاي، رغبة منها باستمرار الحوار وحل المسائل العالقة بأسرع وقت ممكن.

يُحْمَلُ المدير العام سورية، فيما يحمله لسورية من مسؤوليات، مسؤولية عدم إيفاد المهمات إلى مركز الدراسات في الجمهورية العربية السورية. نود إعلامكم بان سورية لم تعترض قط على زيارة فريق التفتيش على المركز، بل قام الفريق بإجراء 6 جولات تفتيش على جميع فعاليات ومعاهد ومخابر وورشات تصنيع مركز الدراسات والبحوث العلمية، ونص التقرير الأخير لفريق التفتيش، على أنه لم يتم رصد أي نشاط محظور في المركز، وأن الجانب السوري أبدى التعاون التام لتسهيل عمل الفريق، إلا ان السيد المدير العام والأمانة الفنية تجاهلا ذكر هذه الحقائق.

إن الطريقة التي سيقّت بها المسألة مؤشر جديد على الطريقة التحريضية التي يتم خلال إنشاء تقارير الأمانة الفنية وحرّف الحقائق من أجل تسويق رواية محددة تخدم الدول الغربية وتخدم شيطنة سورية بدلاً من اتخاذ موقف محايد وملتمزم بالحقيقة والوقائع.

السيد الرئيس

تعاونت سورية مع الأمانة الفنية بالسماح لمفتشيها بأخذ العينات من أي موقع أرادوا، وحتى في الحالات التي أخذت فيها عينات من سورية وتسربت داخل مخبر المنظمة، لم تتردد سورية بالسماح لمفتشي المنظمة بأخذ المزيد من العينات من حيث يرغب فريق تقييم الإعلان، إذ ليس لدى سورية ما تخفيه. وفي هذا الإطار، نحن نشعر بالقلق العميق من تسرب عينات في مخابر المنظمة بعد أخذها بشكل فني دقيق ومغادرتها بشكل سليم من سورية عام 2019. وما نزال بانتظار نتائج تحقيق معمق وشفاف في هذه المسألة، كما نتطلع للاستماع للإجراء الذي تم اتخاذه بحق المتسببين بهذا التسريب، والخطوات التي تم اتخاذها لمنع حدوثه مرة أخرى، سواء أكان مع عينات مأخوذة من سورية أو عينات مأخوذة من أي دولة طرف أخرى. إذ لا يكفي القول بأن ما جرى هو حادثة فهذا تبرير بخطورة التسريب نفسه، ويلقي شكوك خطيرة على أمن وسلامة أي عينات أو أدلة تحصل عليها المنظمة من سورية أو أي دولة طرف أخرى.

السيد الرئيس،

تعرض أحد المواقع السورية لعدوان عسكري إسرائيلي مباشر بتاريخ 2021/6/8، وجاء العدوان تحديداً على موقع إنتاج سابق أعلنت عنه سورية سابقاً وهو الآن موضوع مناقشات بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان. نجم عن العدوان على دولة طرف ذات سيادة، تدمير الموقع بأسره وتدمير اسطوانتين مرتبطتين بحادثة دوما لعام 2018. والجدير بالذكر أن الأمانة الفنية كانت قد طلبت نقل الاسطوانتين إلى مقر المنظمة قبل العدوان بأشهر قليلة، وجاء العدوان في خضم المراسلات بين اللجنة الوطنية السورية والأمانة الفنية حول هذه المسألة.

قامت الجمهورية العربية السورية بإرسال مذكرة رسمية للمنظمة قدمت فيها كل ما توفر لديها من معلومات وتفاصيل عن حجم الأضرار المادية والمعدات التي دمرها العدوان الإسرائيلي. وإذ تكرر سورية إدانتها للعدوان الإسرائيلي على أراضي الجمهورية العربية السورية بأقوى عبارات الإدانة، نجد انه من الضروري طرح عدد من الأسئلة:

- ما هو سبب طلب الأمانة الفنية للاسطوانتين بعد مرور عدة سنوات على حادثة دوما المزعومة؟ وما هو تفسيرها لتوقيت الطلب. فكلنا يعلم باللغظ الكبير المرتبط بهذه الحادثة المزعومة والمخالفات الكبيرة التي شابت التحقيق والتغطية عليها.

- إن الاسطوانتين هما دليل جرمي يدل على براءة سورية من التهمة التي ألصقت بها، ويكشف تورط

منظمة الخوذ البيضاء فيها. فمن هي الجهة صاحبة المصلحة في تغييب مثل هذا الدليل الهام ؟

- كيف لسورية أن تأمن على هذا الدليل الجرمي الهام جداً في مخابر المنظمة حيث يتم تسريب العينات دون محاسبة أو عقاب.

-لماذا اختار العدو هذا الموقع الذي يحتوي الاسطوانتين ، ولماذا هذا التوقيت بالذات.
-لماذا لا يُعلن المدير العام في أي من تقاريره أو إحاطاته اسم الجهة التي اعتدت على الموقع ودمرت الاسطوانتين، ويكتفي بالقول أن الاسطوانتين "دُمرت"، الأمر الذي ينقلنا إلى الاستفسار من المنظمة عن موقفها من تدمير موقع قيد المشاورات مع سورية ومن تدمير أدلة جرمية هامة في حادثة تُحقق فيها المنظمة. ألن تسأل القائمين بالعدوان عن سبب جريمتهم؟ ألن تُحقق في نتائج هذا التدمير على التحقيقات التي تقوم بها المنظمة؟ إن العدوان مرتبط بشكل مباشر بعمل المنظمة ومن واجبها الإعلان عنه وأن تُحقق فيه وفي دوره في تعطيل تحقيقاتها لا ان تُلقي المسؤولية على الضحية. وندعو المنظمة للقيام بدورها في هذا الشأن وعدم طي هذه الجريمة كما طويت حالات سابقة قامت إسرائيل فيها بالعدوان العسكري المباشر على مواقع سابقة في سورية ودمرت فيها أدلة تؤكد براءة سورية.
-إن عدم التطرق للعدوان الإسرائيلي المذكور هو محاولة مكشوفة للتغطية على إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، والتي لم تتوقف عن ارتكاب العدوان تلو الآخر ضد سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إضافة لدعمها اللامحدود للمجموعات الإرهابية التي استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري، وارتكبت أبشع الجرائم بحق السوريين.
-لقد ظن البعض بأن تدمير الاسطوانتين الخاصتين بحادثة دوما المزعومة كفيل بمحي آثار الفبركة، ويمحي معهما الفضائح المرتبطة بها. نقول لهؤلاء: فضيحة حادثة دوما حية اليوم كما كانت عند فبركتها عام 2018، وجريمة تدمير أحد اهم الأدلة على براءة سورية سيضيف للفضائح المرتبطة بحادثة دوما، ولن يمحوها.

ومن ناحية أخرى بدا من اللافت أن الأمانة الفنية تسعى لإدراج البحث في مسألة الاسطوانتين لدى الحديث عن كل آلية من آليات المنظمة ضد سورية، وهو إن يوضح ما قامت به الدول المنخرطة في الحرب على سورية من مضاعفة الآليات والبنود والتقارير والقرارات من أجل تضخيم الملف، وجعله متشعباً لدرجة يصعب معها التعامل معه لمزيد من الضغط على سورية، في حين ان المسائل بسيطة ويمكن مناقشتها بشكل هادئ وفني، وبدون الأعداد الكبيرة من المفتشين والآليات وهدر الموارد الضخمة والحملات الإعلامية والسياسية السلبية.

السيد الرئيس

تعاونت سورية مع بعثة تقصي الحقائق ومنحت أعضاء أفرقتها سمات الدخول لسنوات عدة، أنجزت خلالها عدد من الزيارات، لكن، مرة تلو الأخرى، لاحظت سورية أن البعثة تبتعد كثيراً عن التقيد بطرائق العمل المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فالمنهجية الحالية لعمل البعثة تخالف بشكل صريح وواضح نصوص الاتفاقية وطرائق التحقق الواردة فيها، والعيوب الإجرائية

والمخالفات المهنية وحالات عدم الاتساق في طرائق عملها، والتي ما تزال قائمة حتى الآن، وضعت مهنية ومصداقية البعثة على المحك. وصار لزاماً عليها التقيد بطرائق العمل هذه والتخلص من العيوب الجسيمة التي شابت عملها وتقريرها.

لابد من تذكير البعثة بخطورة هذه الارتكابات، فعلى أساس ما تقوم به من تحقيقات يتم اتخاذ القرارات وإصدار التقارير وإعطائها ختم المنظمة للإساءة لسورية وهي تقارير يمكن ضرب المثل بها والتسييس واستخدام اللجان للضغط والابتزاز السياسي، ناهيك عن المماطلة الكبيرة في إنجاز عمل البعثة بما يتيح استمرار التحقيقات عشرات السنوات القادمة، مع كل ما يرافق ذلك من ابتزاز سياسي وهدر لموارد المنظمة وبالتالي موارد الدول الأطراف.

السيد الرئيس

بالنسبة لتنفيذ القرار C-SS-4/DEC.3 لعام 2018، فما نزال نرى في هذا القرار استهداف سياسي مباشر لدول بعينها، ولا يخدم منظومة القضاء على الأسلحة الكيميائية. وتبدو الآثار السياسية لهذا القرار ماثلة أمامنا حتى اليوم، فقد تم تخصيص بند فرعي في جدول أعمال المجلس هو البند 6(ز) لا لشيء سوى إعطاء منبر للدول واطاعة القرار للتهجم الدائم على الدول التي استهدفتها القرار. وما التقارير الاستخباراتية التي يتحدث عنها البعض والتحقيقات داخل الدول إلا جزء من حملات تشويه سمعة الدول الأطراف المعنية، سواء أكان حملة سكريبال أو نافالني أو غيرها.

وينطبق الأمر نفسه على عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، ونجدد تأكيدنا بأن ولاية هذا الفريق تخالف نصوص اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتخرج عن ولايتها، وبالتالي فهو غير شرعي. ومنذ اليوم الأول لإنشائه أعلنت سورية ومعها عدد من الدول الأطراف بأنها لا تعترف بشرعيته ولن تتعامل معه، ولن تقبل بنتائج تحقيقاته.

لقد تميزت تقارير وتحقيقات الفريق بعدم النزاهة وعدم المهنية تستند إلى المعلومات مغلوبة ومفبركة مقدمة من مصادر معروفة بانخراطها في الحرب ضد سورية. ونحن لا نستغرب ذلك، ولا نستغرب دفاع بعض الدول عنه، فقد عملت تلك الدول بشكل حثيث على إنشاء الفريق، وتكفي قراءة سريعة لتقارير الفريق لاكتشاف ضحالة الفبركات والأكاذيب في هذه التقارير التي لا تتجاوز تقارير الصحافة الصفراء، فقد كان من الواضح كتابته وفقاً لما ترغب به الدول التي تدافع عنه، وباللغة التي ترغبها ألا وهي اتهام الحكومة السورية بحوادث مزعومة والزج بأسماء دول أخرى للاستثمار السياسي.

ودون المساس بعدم اعترافنا بالفريق، نقدم لكم أحد أبسط الأمثلة على مخالفاته، وهي عدم احترام معايير سلسلة الحضانة المنصوص عليها في الاتفاقية للعينات التي ادعى الفريق أنها الأساس الذي بُني عليه اتهام سورية بجريمة سراقب المزعومة لعام 2018. إذ لم يقم أي من مفتشي المنظمة بجمع هذه العينات. كما لم يتم جمعها بطريقة تضمن عدم تلوثها، ولم يتم نقلها بطريقة متوافقة مع شروط نقل

العينات المعمول بها في المنظمة لمنع تلوثها. ولا يكفي تقديم صورة في التقرير لأشخاص مجهولين يرتدون لباس التعقيم في مكان مجهول كافياً لإثبات صحة جمع العينات، وتقديمها كدليل جرمي لتوريط وإدانة دولة طرف. أما باقي الصفحات الطويلة من الشرح، فهي قابل دخانية تهدف للتعمية عن الهدف الأساسي لإنشاء هذا الفريق وتقاريره.

ومن هنا اتخذت سورية موقفها، مع عدد من الدول الأطراف، برفض أي تمويل للفريق. وقد عبرت عن موقفها هذا أثناء المشاورات غير الرسمية التي عُقدت بشأن مشروع القرار المقدم إلى الدورة 98 للمجلس حول برنامج وموازنة المنظمة للفترة 2022-2023، وما نزال على موقفنا هذا داعين كل أعضاء هذا المجلس الموقر للتصويت برفض تمويل الفريق.

السيد الرئيس،

إن الادعاء بأن ما يتم فرضه على الدول الأطراف قرارات تخرج عن الاتفاقية والمخالفات صارخة لقواعد عمل المنظمة مرتبط بحالة خاصة وفريدة هي سورية، نهج خطير في عمل المنظمة وأصبح معروفاً لدى الجميع. فهذه حالات شاهدناها في الماضي في منظمات دولية أخرى حيث يتم الاستفراد بإحدى الدول واستصدار قرارات وخلق قواعد خاصة لفبركة أدلة ضدها تمهيداً للعوان عليها وتدميرها. ومن المؤسف أن ينحدر العمل في هذه المنظمة الفنية نحو استخدامها أداة في لعبة سياسية تخرج بها عن الهدف من إنشائها. لقد آن الوقت للوقوف معاً في وجه هذا النهج المدمر وغير الأخلاقي في العلاقات الدولية، فمن اختار سورية هذه المرة لاستهدافها، سيقوم باستهداف دولة أخرى غداً.

أدعوكم، المجلس الموقر، للتحرك لاستعادة المنظمة لدورها الفني ولاسيما مع الدول النامية، حيث يتراجع بشكل تدريجي اهتمام المنظمة ومواردها المخصصة للبرامج التي تخدم تعزيز قدرة الدول النامية على تنفيذ تعهداتها بموجب الاتفاقية باتجاه البرامج العدوانية ذات الخلفيات السياسية.

وفي هذا الإطار يدعم وفد بلادي القلق الذي أعربت عنه مجموعة من الدول الأطراف من تحويل كمية كبيرة من الأموال من برنامج الدعم والتعاون الدولي منذ العام 2015، ويدعو الأمانة الفنية والدول الأطراف للعمل بشكل مشترك لمعالجة هذا القلق والخروج بحلول مستدامة تسمح بالاحتفاظ بالأموال غير المصروفة لنشاطات مستقبلية للبرنامج، بما في ذلك دراسة إنشاء صندوق خاص لهذا الغرض.

تبقى سورية مستعدة للتعاون مع المنظمة بشكل كامل وشفاف وجدي لتنفيذ تعهداتها بموجب الاتفاقية دون تسييس أو استهداف أو معايير مزدوجة وبما يضمن حقوقها بموجب الاتفاقية.

أرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة 98 للمجلس التنفيذي ونشره على الموقع العام للمنظمة وموقع كاتاليسست الداخلي.

شكراً السيد الرئيس